

## نتنياهو والهروب إلى الأمام من المحكمة الجنائية الدولية



11 إبريل 2021 - 06:55

د. جهاد الحرازين

يحاول نتنياهو رئيس حكومة الاحتلال مواصلة حالة الخداع والمناورة في ظل التطورات المتلاحقة على المشهد السياسي الداخلي والاقليمي والدولي محاولا انقاذ نفسه وقادة واركاب حكومته وجنوده من الملاحقة القضائية امام المحكمة الجنائية الدولية التي اتخذت قراراً مدعيها العامة فاتو بنسودا بالبداة بإجراءات التحقيق حول جرائم حرب ارتكبت بالأراضي الفلسطينية من قبل جيش الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين العزل.

الامر الذي دفع المحكمة الجنائية الدولية للطلب من دولة الاحتلال ان تتعاون وتتجاوب مع التحقيقات التي ستجريها المحكمة الجنائية الدولية بواسطة المدعى العام للمحكمة الجنائية وفريقها المختص بالتحقيق في ظل ثبوت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على الأراضي الفلسطينية والتي تشمل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة بما لا يدع مجالاً للشك بان الأراضي الفلسطينية التي ذكرت بقرار المحكمة تمثل أراضي الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من حزيران والتي تتوافق مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

بما دفع المدعية لمخاطبة دولة الاحتلال للتعاون في ثلاث ملفات وضعت امامها وهي ملف عدوان ٢٠١٤ على قطاع غزة وملف مسيرات العودة وملف الاستيطان والتي جميعها تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ومنحت دولة الاحتلال ٣٠ يوماً للرد على المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية والتي انتهت هذه المدة ليعلن نتنياهو بانه لن يتعاون مع المحكمة الجنائية وبان لا ولاية لها للتحقيق او المحاسبة الجنائية وبان لدى دولة الاحتلال نظام قضائي قادر على دراسة القضايا او ما اثير في هذه الملفات التي طلبت فيها المدعية العامة التعاون من قبل دولة الاحتلال في اجراءات التحقيق وللوقوف على بعض الحقائق التي نتناولها في هذه القضية نجد ان

اولاً: فلسطين انضمت الى محكمة الجنايات الدولية واصبحت عضواً فيها منذ الاول من ابريل عام ٢٠١٥ واصبحت ملتزمة بميثاق روما وما ورد فيه من نصوص ووقعت

على الاتفاقية وانضمت لها لأجل المساهمة في تحقيق العدالة الجنائية ومحاسبة مرتكبي الجرائم التي تدخل في سياق نظام المحكمة وهي جرائم الحرب وضد الإنسانية والابادة الجماعية والعدوان.

ثانياً: القضايا تثار امام المحكمة بثلاثة طرق اما يطلب من الدولة العضو بميثاق روما لعدم قدرتها على محاسبة مرتكبي الجرائم قضائياً واما عن طريق المدعى العام للمحكمة اذا رأى ان هناك جرائم ارتكبت في مكان ما وتشكل خطراً على الإنسانية وتعد هذه الجرائم من التي تدخل في نظام روما الاساسى والطريقة الثالثة ان يحيل مجلس الامن الدولي للمحكمة الجنائية الدولية ويطلب منها محاسبة مجرمين ارتكبوا جرائم تهدد الامن والسلم الدوليين وتتدخل في اطار نظام روما الاساسى . وفلسطين عضو تقدمت بهذا الطلب للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ووضعت صكا لدى المحكمة لبسط ولايتها القضائية منذ الاول من تموز ٢٠١٤ .

ثالثاً: القضاء الجنائي الدولي هو قضاء جنائي مكمل للقضاء الوطني بحيث تمنح الاولوية للقضاء الوطني للقيام بدوره في محاسبة مرتكبي الجرائم الاربعة الواردة بميثاق روما الاساسي ولكن اذا لم يستطع القضاء الوطني القيام بالمساءلة والمحاسبة او كانت تلك المحاكمات صورية او لم تتوافر بها عوامل العدالة والحقوق المكفولة لكافة الاطراف تتدخل المحكمة الجنائية الدولية وهناك الكثير من الوقائع التي حدثت.

رابعا: نذرع نتبهاهو بانه لا ولاية قضائية للمحكمة الجنائية الدولية وان اسرائيل ليست عضوا بميثاق روما وليس للمحكمة صلاحية هو امر لا صحة له من الواقع القانوني والنصوص القانونية بدليل هناك الكثير من الدول التي هي ليست عضوا بميثاق روما ولكن حوكم مرتكبي جرائم اباده او جرائم ضد الإنسانية او جرائم حرب فيوغسلافيا لم تكن عضوا والسودان لم تكن عضوا حتى وصل الامر للطلب للقبض على رؤساء دول بتهمة جرائم الابادة وجرائم ضد الإنسانية فالمحكمة تتدخل في اي مكان عندما ترى ان هناك جرائم ارتكبت على ارض اقليم ما وهذه الجرائم تدخل في نطاق اختصاصها وكما ذكرنا بان القضايا تثار بعدة طرق وفي الحالة الفلسطينية نجد ان فلسطين تقدمت بطلب وقيل ان يتم الموافقة عليه فتحت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقا اوليا للنظر في مدى خطورة الجرائم التي ارتكبت من قبل دولة الاحتلال والتي رات المحكمة بانها ترقى لان تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .

خامسا: ادعاء نتبهاهو بانه لدى دولة الاحتلال قضاءً وطنياً قادراً على معالجة والنظر في القضايا او التحقيق فيها هو مجرد كلمات لزر الرماد بالعيون فالجميع يدرك ويعلم بان قضاء الاحتلال ليس بالقضاء الحق او القانوني فهو القضاء العنصري والاستعماري والمتمطرف بالقضاء الذي يشرعن التفرة العنصرية ويشرعن الاستيطان المخالف للقانون الدولي ويصدر الاحكام المشددة والمؤبدة على اسرى الحرية او حتى على من يقاوم الاحتلال بأحكام جائرة لا يمكن لعقل بشري قبولها والقضاء الذي يحاكم قتلة الاطفال ومن قاموا بعمليات الاعدام والقتل بدم بارد للعديد من المواطنين العزل ومن حرقوا عائلات دوابشة وابو خضير ومن استهدفوا الاطباء والمسعفين والصحفيين بعمليات قنص وقتل للأبرياء بأحكام هزلية لا تتجاوز شهرا او حتى اسبوعا اذن نحن امام قضاء مسرعى وهزلى وصورى ولا علاقة له بالعدالة ومحاسبة المجرمين وهذا يدفع المحكمة الجنائية الدولية للتدخل لتحقيق العدالة الجنائية الدولية.

سادسا: مواصلة دولة الاحتلال للاستيطان والتعدد السرطاني على حساب الارض الفلسطينية يمثل جريمة مستمرة لم تتوقف وهذا الامر يدخل في اطار واختصاصات المحكمة الجنائية الدولية لمخالفته لاتفاقيات جنيف وقرارات الشرعية الدولية واخرها قرار مجلس الامن ٢٣٣٤ ليدلل على ان دولة الاحتلال ماضية بجرائمها ضد الإنسانية وجرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني .

سابعا: المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة افراد وليست دول لذلك كل من امر او ساهم او نفذ في ارتكاب تلك الجرائم هو مطلوب للعدالة وللتحقيق والمثول امام المحكمة الجنائية الدولية ويبدو ان نتبهاهو لم يدرك بان هناك ١٢٣ دولة موقعة على اتفاق روما الاساسى ملزمة هذه الدول بتسليم اي شخصية تظاً اقدامها أراضي ايا من هذه الدول للمحكمة الجنائية الدولية أي بان كل قادة الاحتلال الذين شاركوا وقاموا واعطوا الاوامر بارتكاب هذه الجرائم يصبحون ملاحقين ومطلوبين للعدالة وللمحكمة الجنائية الدولية . لذلك يحاول نتبهاهو ان يناور تارة بان لا ولاية للمحكمة ولا تعاون معها وتارة بقضائه العنصري وتارة اخرى بالاتهام للمحكمة وقضائتها بمعاداة السامية وبانها مسيسة ويطلب من اصدقائه وحلفائه ان يقدموا له المساعدة للخروج من هذا المأزق سواء بمواصلة فرض العقوبات على المحكمة الجنائية ووقف التمويل وعدم التعاطى معها او بتوقيع اتفاقات مع دول بعدم تسليم المطلوبين الإسرائيليين للمحكمة الجنائية الدولية ويدعوا البعض للضغط على القيادة الفلسطينية لوقف اجراءات التحقيق وتارة اخرى بالتهديد والوعيد وبالابتزاز كما حدث مع وزير الخارجية الفلسطيني د رياض المالكي بسحب بطاقة الشخصيات المهمة . فنتبهاهو يحاول ان يقفز للأمام للهروب من ملفات فسادة ومحاكمته ومحاولة الافلات من المثول امام الجنايات الدولية والتحقيق مع قادة اركانه وضباطه فخرج بخطابه ورسالته العنصرية التي تبعث اشارة بان دولة الاحتلال هي فوق القانون .

م / من حقنا ان نفخر بقيادتنا وبرئيسنا وبصمودنا وتحدينا لهذا الاحتلال وباسرانا البواسل وشهداءنا الأبرار . فلسطين تستحق الكثير وشعبها يستحق الحرية